

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة ٩٢٤٥

الثلاثاء، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد إيشيكاني (اليابان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد نيبينزيا

الإكوادور السيد بريس لوس

ألبانيا السيد خوجة

الإمارات العربية المتحدة السيد أبوشهاب

البرازيل السيد دي ألميدا فيليو

سويسرا السيدة بيرسفييل

الصين السيد داي بنغ

غابون السيد بيانغ

غانا السيدة هاكمان

فرنسا السيد دو ريفيير

مالطة السيدة فرازير

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي

موزمبيق السيد أفونسو

الولايات المتحدة الأمريكية السيد ميلز

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Room 0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو ممثل أوكرانيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أذعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة إيلزي براندز كيريس، الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، في مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ والمطران أنطونيوس، مطران فولوكولامسك، رئيس قسم العلاقات الكنسية الخارجية في بطريركية موسكو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيدة براندز كيريس.

السيدة براندز كيريس (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإحاطتهم علما بالبعد المتعلق بحقوق الإنسان في موضوع جلسة اليوم المفتوحة. إنه لمن دواعي سروري أن أمثل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، الذي يأسف لعدم تمكنه من الحضور بسبب السفر وتحديات لوجستية مرتبطة بذلك.

لقد أدى الهجوم المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا وما تلاه من أعمال عدائية إلى إلحاق أشد أشكال انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في حياة الناس اليومية في أوكرانيا، مما عرض أرواحا لا حصر لها للخطر وتسبب في تشريد جماعي وتدمير للبنية التحتية المدنية. حتى الآن، سجلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مقتل أكثر من ٧٠٠٠ مدني وإصابة أكثر من ١١٠٠٠ آخرين منذ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢. والأعداد الحقيقية أكبر بكثير.

يوم السبت الماضي، أصاب صاروخ مبنى سكنيا في منطقة مكتظة بالسكان في دنيبرو. لقد تحققنا من أن الهجوم، وهو أحد أكثر

الهجمات دموية حتى الآن، قد أسفر عن مقتل ٤٥ مدنيا على الأقل، بينهم ستة أطفال، وإصابة ٧٩ آخرين على الأقل. لقد قُتل صبي يبلغ من العمر عاما مع والده. كما قُتلت فتاة تبلغ من العمر ٣ سنوات وشقيقتها البالغة من العمر ١٣ عاما مع والدتهما. وفقدت امرأة شابة أصيبت في الهجوم كلا والديها، وأصيب صبي يبلغ من العمر ٩ سنوات وأخته المراهقة وفقدا كلا والديهما. ومع وجود عشرين شخصا في عداد المفقودين، من بينهم أربعة أطفال، من المتوقع أن يرتفع عدد القتلى.

لقد أدت ضربات الاتحاد الروسي التي استهدفت البنية التحتية الحيوية الأوكرانية منذ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢ إلى مقتل ما لا يقل عن ١٠٣ مدنيين وإصابة ما لا يقل عن ٣٧١، وفقا لما تحققت منه مفوضيتنا. وقد ألحقت الضربات أضرارا بنظام البنية التحتية للطاقة في أوكرانيا أو دمرت نصفها، مما أدى إلى نقص كبير في الكهرباء والمياه في جميع أنحاء البلاد. ومن خلال تقييد حصول المدنيين على المياه والكهرباء والاتصالات والتدفئة الضرورية، فإن التمتع بالحق في الصحة وفي مستوى معيشي لائق وفي الحياة يتعرض لخطر شديد.

كذلك عانى المدنيون في أجزاء من منطقتي دونيتسك ولوهانسك اللتين يحتلها الاتحاد الروسي من قصف مكثف من جانب أوكرانيا في مناطق مكتظة بالسكان في الأشهر الأخيرة. منذ ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٢٢، سجلت مفوضيتنا مقتل ٤٩٨ مدنيا، من بينهم ٢٥ طفلا، وإصابة ٦٧٥ ١، من بينهم ١١٧ طفلا. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٢ وحده، وثقنا خمس حالات إصابة بين الأطفال بسبب أنظمة إطلاق الصواريخ المتعددة والقصف في دونيتسك.

إننا نحث جميع الأطراف على ضمان الامتثال الكامل لمبادئ القانون الدولي الإنساني المتمثلة في التمييز والتناسب والحيطه، بما في ذلك الامتناع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وأود أن أضيف المبدأ الذي ينص عليه القانون الإنساني الدولي لتوفير حماية خاصة للأطفال، بوصفهم أشخاصا ضعفاء للغاية.

من بين مجموعة من بواعث القلق والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان التي وثقتها المفوضية منذ بداية هذه الحرب، نشعر بالقلق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة براندز كيريس على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للمطران أنطونيوس، مطران فولوكولامسك.

المطران أنطونيوس (تكلم بالروسية): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذه الجلسة الهامة.

تبذل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، سواء بشكل مستقل أو بالتعاون مع الكنائس الأرثوذكسية الأخرى وكنيسة الروم الكاثوليك والطوائف البروتستانتية وممثلي الديانات التقليدية العالمية، كل جهد ممكن للدفاع عن حقوق المؤمنين في جميع أنحاء العالم، ولا سيما حقوق المسيحيين. ويساورنا حاليا قلق بالغ إزاء الانتهاكات الصارخة للحقوق الإنسانية والدستورية لأنباع الديانة الأرثوذكسية في أوكرانيا. ولا يمكن للمرء أن يببالغ في تقدير إمكانات الدين والكنيسة في صنع السلام في النزاعات بين الدول وداخلها. فلقد عديده، شكلت المسيحية الأرثوذكسية أساسا روحيا وثقافيا مشتركا في حياة شعبي روسيا وأوكرانيا ويمكن أن تساعد في استعادة التفاهم بين الجانبين في المستقبل. ولكن أساس هذا الحوار ذاته يجري تقيضه في أوكرانيا، حتى ونحن نتكلم الآن، نظرا للمبادرة التي اتخذتها قيادة أوكرانيا في محاولاتها لتدمير الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. إن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ليست منظمة سياسية بل دينية، تودد أكثر من ١٢ ٠٠٠ أبرشية وملايين المواطنين الأوكرانيين.

في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، اعتمد مجلس الأمن القومي والدفاع في أوكرانيا قرارا، الغرض الحقيقي منه هو تقييد حقوق رعايا الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. واتخذت نفس الهيئة الحكومية عددا من التدابير، بما في ذلك إصدار تعليمات إلى الحكومة بصياغة قانون يحظر أنشطة المنظمات الدينية المرتبطة بدوائر النفوذ في روسيا في أوكرانيا. إنه في الأساس حظر مفروض على الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، على الرغم من أن مركز إدارتها موجود في كييف، وليس موسكو، وهو مستقل إداريا عن الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. كما دعت التدابير إلى تكثيف أنشطة مكافحة التجسس التي تقوم بها دوائر الأمن الأوكرانية فيما يتعلق بالكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية؛ وحرمان

إزاء القيود المفروضة على حرية الدين وحرية تكوين الجمعيات في جميع أنحاء أوكرانيا، في كل من الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة والأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي.

ففي حين أن التوترات بين الطوائف الأرثوذكسية في أوكرانيا موجودة منذ عقود إلا أنها تدهورت في أعقاب الهجوم المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا، وكانت هناك مؤخرا بعض التطورات المثيرة للقلق. ففي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، أجرى جهاز الأمن الأوكراني عمليات تفتيش في مباني الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية وأماكن عبادتها. ويواجه الآن ما لا يقل عن ثلاثة من رجال الدين تهما جنائية، بما في ذلك تهمة الخيانة وإنكار عدوان الاتحاد الروسي المسلح على أوكرانيا. إننا نحث السلطات الأوكرانية على ضمان الامتثال التام للقانون الدولي في أية عمليات تفتيش من هذا القبيل في المباني وأماكن العبادة، ومنح حقوق المحاكمة العادلة لأولئك الذين يواجهون تهما جنائية، وأن تكون أية عقوبات جنائية متوافقة مع حقوق حرية الرأي والتعبير والدين.

ويساورنا القلق من أن مشروع قانونين قُدمتا مؤخرا إلى البرلمان - مشروع القانون رقم ٨٢٢١ ومشروع القانون رقم ٨٢٦٢ - يمكن أن يقوضا الحق في حرية الدين أو المعتقد على النحو الوارد في المادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ونذكر بأنه بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان فإن أية قيود على حق المرء في المجاهرة بدينه أو معتقداته يجب أن ينص عليها القانون وأن تكون ضرورية ومتناسبة. إننا ندعو كلا الطرفين إلى احترام وضمأن إمكانية ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والدين دون تمييز من قبل الجميع.

ومع اقتراب الذكرى السنوية الأولى لهذا النزاع، ناشد من أجل احترام قدسية الحياة والكرامة الإنسانية واحترام مبدأ الإنسانية. وتحققا لهذه الغاية، يجب على أطراف النزاع أن تحترم في جميع الأوقات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويجب التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

انتهاك تلك الحقوق أو فرض قيود على تلك الحريات، حتى أثناء حالة الطوارئ أو في حالة الأحكام العرفية.

ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، أجرى جهاز الأمن الأوكراني، تحت ذريعة ما يسمى بأنشطة مكافحة التجسس، عمليات تفتيش واسعة النطاق لأديرة وأبرشيات الكنائس الأرثوذكسية الأوكرانية في جميع أنحاء البلد. وفي سياق تلك العمليات، كان هناك تجاهل تام لشرف رجال الدين وكرامتهم، فيما نشرت وسائل الإعلام شائعات مشينة. ويجري رفع قضايا جنائية ضد الأسقفية ورجال الدين في الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بذرائع بعيدة كل البعد عن الواقع. وفي حالة تُذكر بسنوات الاضطهاد الناجم عن السياسات الإلحادية في الاتحاد السوفياتي، يُتهم رجال الدين بلا أساس بالقيام بأنشطة معادية للدولة. وتتألف الأدلة المزعومة على هذه الأنشطة في بعض الأحيان من صحف أو مجلات قديمة أو كتب لاهوتية وتاريخية، صودرت من المكتبات الشخصية للأطراف المتهمين.

إن القمع السياسي لأساقفة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية هو تتويج للسياسة الدينية القمعية التي انتهجتها السلطات الأوكرانية على مدى السنوات الأخيرة، والتي يتمثل هدفها النهائي - في انتهاك للمادة ٣٥ من دستور أوكرانيا بشأن الفصل بين الكنيسة والدولة - في السيطرة الكاملة على الحياة الدينية للمجتمع من جانب الوكالات الحكومية.

في عام ٢٠١٨، وفي سياق تدخل فعلي مناهض للدستور من قبل أجهزة الدولة والأجهزة الأمنية في أوكرانيا، أُنشئت ما تُسمى بالكنيسة الأرثوذكسية لأوكرانيا في انتهاك جسيم للقانون الكنسي الأرثوذكسي. وتعتزم السلطات بذل المزيد من الجهود لإجبار أبرشيات الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية على الانضمام إلى هذه المنظمة الدينية الجديدة، التي أنشأتها الدولة الأوكرانية تحت رعايتها. وفي عام ٢٠١٩، اعتمدت قواعد قانونية دينية جديدة لتسهيل عمليات مدهامة الكنائس والاستيلاء على ممتلكاتها من خلال استفتاءات صورية بين سكان المناطق المعنية، والتي تجاهلت آراء أعضاء رعايا الكنائس وتدخلتها تدخلات من قبل عناصر خارجية، كانت مسلحة في بعض الأحيان. وشملت تدابير

الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية من الحق في استخدام مصليات أهم دير تاريخي في أوكرانيا، "كليف بيشيرسك لافرا"؛ وفرض ما يسمى بالعقوبات ضد رجال الدين في الكنيسة.

واعتمد الرئيس الأوكراني زيلينسكي القرار في نفس اليوم، وتضمنت مراسيمه اللاحقة قائمة بأساقفة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الذين سيخضعون للعقوبات، مما يعني، من بين أمور أخرى، أنهم سيُجرمون، بشكل أساسي، من الحق في إدارة العقارات على الأراضي الأوكرانية. وعلاوة على ذلك، على نحو ما ذكرت وسائل الإعلام الأوكرانية، فنتيجة لمرسوم لاحق أصدره الرئيس زيلينسكي، حُرِم عدد من كبار أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية من الجنسية الأوكرانية، وهو قرار من المرجح أن يُستخدم لتبرير طردهم القسري من البلد.

بيد أن المادة ٢٥ من دستور أوكرانيا تنص على أنه "لا يجوز حرمان مواطن أوكراني من الجنسية ومن الحق في تغيير جنسيته. ولا يجوز طرد أي مواطن أوكراني من أوكرانيا أو تسليمه".

وتنص المادة ٩ من "الاتفاقية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية"، التي تمت صياغتها تحت رعاية الأمم المتحدة وانضمت إليها أوكرانيا في عام ٢٠١٣، على أنه "لا يجوز للدول المتعاقدة تجريد أي شخص أو أية مجموعة من الأشخاص من جنسيتهم لأسباب عنصرية أو إثنية أو دينية أو سياسية".

وقد اعتمد مجلس الأمن القومي والدفاع الأوكراني قوائم بأعضاء الأسقفية ورجال الدين الأوكرانيين من دون أن يتخذ إجراءات قانونية أو قضائية أو يجري تحقيقاً، كما لا توجد إمكانية للطعن في القرار. ولا يجري فرض عقوبات وإسقاط الجنسية إلا ضد رجال الدين الذين ينتمون إلى طائفة واحدة فقط، في حين تحظر المادة ٢٤ من دستور أوكرانيا صراحة منح امتيازات أو فرض قيود على حقوق المواطنين الأوكرانيين على أساس معتقداتهم الدينية. ولذلك، فإن حرمان الزعماء الدينيين الأوكرانيين من جنسيتهم هو بلا شك شكل من أشكال القمع السياسي الجماعي، الذي يتعارض مع دستور أوكرانيا والاتفاقيات الدولية التي وقعها البلد. وتحظر المادة ٦٤ من دستور أوكرانيا صراحة

طائفة دينية في البلد والانتهاكات العديدة لحقوق المؤمنين التي يكفلها ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعديد من الصكوك الدولية الأخرى التي تضمن حق أي شخص غير القابل للتصرف في حرية ممارسة الدين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المطران أنطونيوس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة التي قدمتها الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، إيلزي براندز كيريس، ولكننا نود أن نشدد على أن الاتحاد الروسي لا يزال يعتقد أن مسائل حماية حقوق الإنسان لا تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن ويجب مناقشتها في إطار أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. إن الموضوع المطروح على جدول أعمال المجلس اليوم لا يتعلق بحقوق الإنسان كموضوع منفصل، بل بالخطوات الاستباقية التي اتخذها نظام كييف مؤخرا والتي تجعل احتمال التوصل إلى تسوية سلمية في البلد أبعد منالاً. ونشكر رئيس إدارة العلاقات الكنسية الخارجية لبطربيركية موسكو، المطران أنطونيوس، على معلوماته التفصيلية حول الإجراءات القمعية التي اتخذتها كييف ضد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية.

ولعل العديد من أعضاء المجلس يتساءلون عن سبب عقدنا جلسة اليوم، التي ينصب تركيزها على الحالة الداخلية في أوكرانيا. أود أن أؤكد أننا لا نتحدث عن التدخل في شؤون الكنيسة، ولا نتحدث حتى عن شؤون الكنيسة في حد ذاتها. بل نحن مقتنعون بأن العمليات الجارية في أوكرانيا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسلام والأمن الدوليين وأن لها تأثيراً مباشراً على آفاق إحلال السلام في البلد.

وكما أشرنا بالفعل خلال بياننا المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.9243)، حدث مؤخرا في أوكرانيا تسارع ملحوظ في

لاحقة تزوير الوثائق وانتهاكات قانونية جسيمة واشتباكات واسعة النطاق وضرب أعضاء الكنيسة ورجال الدين. وخلال عام ٢٠٢٢ وحده، تم الاستيلاء على ١٢٩ كنيسة تابعة للكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وفُرض حظر كامل على التسجيل القانوني لأبرشيات جديدة.

وفي عام ٢٠١٩، اعتُمد قانون آخر لتغيير اسم الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، بهدف واضح هو قطع صلتها بممتلكاتها. ونظرا لمخالفة هذا القانون لدستور أوكرانيا، عُلق تطبيقه بناء على طلب مجموعة من نواب البرلمان الأوكراني ريثما تنتظر فيه المحكمة الدستورية لأوكرانيا. ومع ذلك، دخل القانون حيز التنفيذ في الشهر الماضي. وفي الوقت الراهن، اقترحت في البرلمان الأوكراني سبعة مشاريع قوانين إضافية لتقييد حقوق الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية أو شطبها تماما. ولا يخفي المشرعون حقيقة أن الغرض من مشاريع القوانين التي قدموها هو انتهاك حقوق الأبرشيات وأعضاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ومصادرة ممتلكاتها بالقوة وحرمانها من اسمها التاريخي والقانوني ومنعها من أن تطلق على نفسها أرثوذكسية، وأخيرا، حظر أنشطتها والقضاء تماما على وجودها في أوكرانيا.

وفي انتهاك لمبدأ الفصل بين الكنيسة والدولة بموجب المادة ٣٥ من دستور أوكرانيا، تحظر قيادة أوكرانيا والسلطات المحلية أساسا ممارسة الحقوق الدينية استنادا إلى المعايير اللاهوتية والقانونية للكنيسة وتطلب رسميا من أبرشيات الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية الانضمام إلى منظمات دينية أخرى. وتشن وسائل الإعلام الأوكرانية حملة تشهير جامحة ضد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، داعية إلى فرض حظر كامل على أنشطتها واستخدام الضغط والعنف ضد ممثليها، وهو ما ينطوي على إشارات واضحة على خطاب الكراهية. يؤدي هذا النوع من الخلفية الإعلامية إلى زيادة العنف ضد أتباع الكنيسة الأرثوذكسية. كانت هناك العديد من حالات الحرق العمد والتخريب للكنائس والضرب وحتى محاولات القتل لرجال الدين، وأحيانا حتى في الكنائس وخلال الصلوات.

وفي الختام، أود أن أدعو أعضاء المجلس إلى إيلاء الاهتمام للأعمال غير القانونية التي تقوم بها سلطات الدولة الأوكرانية ضد أكبر

في المؤسسات التعليمية الرسمية والمحلية ومن خلال الجمعيات الثقافية الوطنية وذلك وفقاً للقانون“.

وتتناقض تدابير نظام كييف مع التزامات أوكرانيا بحماية حقوق كافة المجموعات العرقية وفقاً لمجموعة كاملة من الوثائق الدولية التي تحظر، على وجه الخصوص، التمييز ضد الأقليات القومية وتضمن حقوق المجموعات العرقية في التعليم والحفاظ على ثقافتها ودراسة لغتها الأم. وهذه كلها مكرسة في وثائق مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٥، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، واتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم لعام ١٩٦٠، واتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، والبروتوكول رقم ١ لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، واتفاقية مجلس أوروبا الإطارية لحماية الأقليات القومية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية لعام ١٩٩٢، ووثيقة اجتماع كوبنهاغن للمؤتمر المعني بالبعد الإنساني التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا لعام ١٩٩٠.

وتتعارض جميع الالتزامات السابقة التي تقع على عاتق أوكرانيا بموجب دستورها والوثائق الدولية مع ما لا يقل عن ١٣ قانوناً وقراراً اعتمدها النظام الأوكراني بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠٢٢، وكلها أدت إلى تصاعد غير مسبوق لمشاعر الكراهية في أوكرانيا ضد روسيا والتي تم تشجيعها على أعلى المستويات. ودعا الرئيس زيلينسكي في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ تلك الفئة من سكان أوكرانيا الذين يعتبرون أنفسهم روساً إلى مغادرة البلد، ووصف أمين مجلس الأمن القومي والدفاع في أوكرانيا، السيد دانييلوف الروس بأنهم “فئران وخنازير”، كما دعا إلى مطاردتهم والقضاء عليهم بأي وسيلة ممكنة.

وعقب بدء العملية العسكرية الخاصة لروسيا في أوكرانيا، تسارعت وتيرة تشكيل “النظام الديكتاتوري للرئيس زيلينسكي” في أوكرانيا. وبدعى ضرورة مكافحة النزعة الانفصالية وما يسمى “دعاية الكرملين”، تعرض للاضطهاد المعارضون السياسيون، والصحفيون المستقلون والشركات

تشكيل نظام استبدادي سلطوي حقيقي. إن اضطهاد المعارضة يمارس على جميع الجبهات، من الحظر الكامل للمعارضة واعتقال قادة الرأي العام إلى تدمير حرية التعبير بل وحرية الدين ذاتها.

من المهم أن نفهم أن هذا التشديد للخناق في المجال العام والسياسي والثقافي في أوكرانيا لم يبدأ اليوم، ولم يبدأ في شباط/فبراير من العام الماضي. لم يبرح نظام كييف، منذ وصوله إلى السلطة نتيجة انقلاب مناهض للدستور في عام ٢٠١٤، يدمر بشكل ثابت كل ما من شأنه أن يربطه بأي شكل من الأشكال بروسيا. في بلد حيث اللغة الروسية هي اللغة الأم لغالبية السكان وحيث كان البلد لعدة قرون في وحدة ثقافية مع روسيا، فإن هذه السياسة تعني أساساً تقييض الأسس التي تربط المجتمعين معاً وفرض نموذج مصطنع لأوكرانيا كمناهضة لروسيا، على الرغم من أن الروس هم ثاني أكبر مجموعة عرقية في البلد.

في الواقع، تضمن المادة ١٠ من دستور أوكرانيا، “التطور الحر للغة الروسية، واللغات الأخرى للأقليات القومية في أوكرانيا، وكذلك ضمان استخدامها وحمايتها”، وبموجب المادة ١١،

”تعزيز وتطوير الأمة الأوكرانية، ووعيها التاريخي وتقاليدها وثقافتها، وكذلك تطوير الهوية الدينية واللغوية والثقافية والعرقية لكل السكان الأصليين والأقليات القومية في أوكرانيا“.

وتنص المادة ٢٤ كذلك على ما يلي:

”لا يجوز السماح بأية امتيازات أو قيود بناء على العرق، لون البشرة، المعتقدات الدينية أو السياسية أو غيرها، أو نوع الجنس، أو الأصل الاجتماعي أو العرقي، أو حالة الملكية، أو محل الإقامة، أو الخصائص اللغوية أو غيرها“.

وتنص المادة ٥٣ على ما يلي:

”يحق للمواطنين الذين ينتمون إلى الأقليات القومية الحصول على التعليم بلغتهم الأصلية، أو تعلم لغتهم الأصلية

التلفزيوني والإذاعي في أوكرانيا الآن قادرا، بدون أي إجراءات قضائية، على حظر منصات إعلامية على الإنترنت، وإلغاء تسجيل وسائل الإعلام المطبوعة ومطالبة شركات التزويد بخدمات الإنترنت بمنع الوصول إلى أي منشورات. حتى أن وسائل الإعلام الغربية والاتحاد الدولي للصحفيين لاحظت الطابع المستبد والتمييزي للقانون.

وأحدث مجال لسياسة كييف القمعية هو حربها على الكنيسة الأرثوذكسية. لقد وصلت أوكرانيا إلى حافة صراع واسع النطاق بين الأديان لم يسبق له مثيل في تاريخ أوروبا المعاصرة. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الأوكرانية، قررت منذ فترة طويلة، بدعم من داعيها الغربيين، تقويض الكنيسة الأرثوذكسية الكنسية في أوكرانيا. وكما سمعنا من المطران أنطونيوس، تفرض على الناس الآن كنيسة أوكرانيا المذعنة وذات الطابع الانشقاقي التي أقيمت بشكل مصطنع في عام ٢٠١٨. وهذا المشروع السياسي الكيفي - الأمريكي، لا علاقة له بمسائل العقيدة.

فعلى أساس هذا التشريع التمييزي، يستمر الاستيلاء على الكنائس الأرثوذكسية الأوكرانية، وكذلك التصفية القسرية غير القانونية لأبرشياتها تحت ستار التحول الطوعي المفترض إلى طوائف أخرى. وترافقت هذه التدابير مع اشتباكات واسعة النطاق وضرب لرعايا الأبرشيات ورجال الدين. وفي هذه الأثناء، لا يحجم رجال الدين في الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية نفسها، خلال ما تُسمى بالصلوات والتي تهدف إلى إثارة الاضطرابات السياسية، عن الخطاب الانشقاقي والمشحون بالكراهية ويتحدثون عن تحرير الأماكن المقدسة من الأسر الروسي وتطهيرها. ونتذكر جميعا العواقب الدموية والمأساوية لمثل هذه الدعوات للتطهير عبر التاريخ. إن أوكرانيا الآن حرفيا على بعد خطوة من كارثة دينية داخلية بين الأشقاء، فيما يقوم النظام الحاكم فحسب بصب الزيت على النار. ووفقا للمعلومات المتاحة لنا، فإن العمل جار لإعداد عدد من المبادرات الجديدة التي ستميز ضد أبرشيات ورعايا أبرشيات الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية وستحرمها من اسمها التاريخي والقانوني، بل وستحوها تماما.

وذلك العاملين في المنظمات العامة التي لم تعجب السلطات. وفي غضون بضعة أشهر فقط، تم حل جميع أحزاب المعارضة التي كانت تؤيد إقامة علاقات طبيعية بين أوكرانيا وروسيا. وشهدت الأراضي التي يسيطر عليها نظام زيلينسكي قمعا سياسيا جماعيا واعتقالات للنشطاء المدنيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويتم محو أي مظهر من مظاهر الاختلاف مع الموقف الرسمي. فعلى سبيل المثال، اعتقلت أجهزة الأمن الأوكرانية المدافعة عن حقوق الإنسان إيلينا بيريجنايا، التي درست ووثقت لمدة ثماني سنوات عملية تأسيس النازية الجديدة في أوكرانيا وتكلمت أمام أعضاء مجلس الأمن في آذار/مارس ٢٠٢٢، ولا تزال محتجزة بتهمة سخيفة بالخيانة العظمى. وقد وجهنا مرارا انتباه الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن إلى هذه الحالة الصارخة. وندعو قيادة الأمم المتحدة إلى محاولة تيسير إطلاق سراح السيدة بيريجنايا.

ونعرف أيضا مئات الأمثلة الأخرى لأشخاص يتعرضون للاضطهاد والاعتقال لا على أساس المنشورات والبيانات، ولكن أيضا على أساس الإدانات، أو حتى لمجرد أنهم يستمعون إلى الموسيقى الروسية أو يقرأون مواد إعلامية باللغة الروسية. ثم يخضعون لمقترحات بمبادلتهم بالجنود الأوكرانيين الذين تم أسرهم، ولكن نظرا لأسر الكثير من الجنود الأوكرانيين أو استسلامهم، فإن كييف تحاول زيادة عدد الأشخاص الذين يمكنها مبادلتهم من خلال الاعتقالات الشاملة فيما بين سكانها المدنيين. علاوة على ذلك، وبجدة ما يسمى "بالحرب مع المحتل"، اعتمدت السلطات الأوكرانية عددا من القوانين شديدة القسوة، بما في ذلك قانون ما يسمى "بالتعاون"، الذي يسمح بمحاكمة الأشخاص حتى لتلقي المساعدة الإنسانية من السلطات الروسية أو لرفضهم الإجلاء من منازلهم.

تم تطهير المجال الإعلامي في البلد بالكامل من وجهات النظر البديلة. ووقع فولوديمير زيلينسكي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢ قانون وسائل الإعلام، الذي وضع وسائل الإعلام الأوكرانية بشكل أساسي تحت سيطرة السلطات. وأصبح المجلس الوطني للبث

لقد بدأت الاتجاهات التي ذكرتها والمتمثلة في صعود النزعة التسلطية وتشكل ديكتاتورية في أوكرانيا قبل وقت طويل من العملية العسكرية الخاصة. وتشكل أعمال نظام كييف تهديدا مباشرا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب على السلام والأمن. وكما أكدنا مرارا، فإن أعمال روسيا لا تهدف ولم تكن تهدف قط إلى تدمير أوكرانيا كدولة. ومع ذلك، لا يمكننا أن نتغاضى عن حقيقة أن ديكتاتورية كارهة للبشر وكارهة للروس ومعادية للمسيحية ترسخ أقدامها بالقرب من حدودنا.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، السيدة إليزي براندر كيريس، على إحاطتها. ونؤيد تأييدا تاما عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ونتطلع إلى العمل معها خلال فترة عضويتنا في مجلس الأمن. فالمعلومات التي تنتجها المفوضية ضرورية لعمل المجلس. كما أحطت علما بملاحظات المطران أنطونيوس، رئيس إدارة العلاقات الكنسية الخارجية لبطيركية موسكو.

في الأسبوع الماضي، دعت سويسرا، إلى جانب كثيرين آخرين حول هذه الطاولة، روسيا إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية (انظر S/PV.9243). وبعد أقل من ٢٤ ساعة، ضربت موجة جديدة من الهجمات الروسية أوكرانيا، حيث تضررت المناطق السكنية والبنية التحتية للطاقة. وفي دنبيرو، لحق دمار كبير بمبنى سكني. وقلوبنا مع أسر الضحايا والجرحى وأولئك الذين يعملون بلا كلل، ليلا ونهارا، في إطار جهود الإنقاذ. ونشعر بالفزع أيضا إزاء قصف مدينة خيرسون، الذي تضرر خلاله مبنى تابع للصليب الأحمر الأوكراني، من بين مبان أخرى. فلم يكن ذلك هجوما على جهة فاعلة في مجال العمل الإنساني فحسب، بل أيضا على حق المتضررين من النزاع في تلقي المساعدة والحماية. وتدين سويسرا تلك الهجمات. ونذكر بأن التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين، وكذلك بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، يشكل التزاما بموجب القانون الدولي الإنساني. وتعتمد شن هجمات على المدنيين أو الأعيان المدنية بشكل جريمة حرب. ويجب أيضا احترام مبدئي التناسب والحيطة.

ويرافق تكثيف الضغط السياسي والإداري على الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية حملة تشويه في وسائل الإعلام الأوكرانية يشارك فيها سياسيون ومسؤولون رفيعو المستوى. فعلى سبيل المثال، في ٧ كانون الثاني/يناير، وصف رئيس الدائرة الحكومية لشؤون السياسة العرقية وحرية الضمير، فيكتور يلينسكي، وجود الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بأنه أمر شاذ لا ينبغي أن يوجد في أوكرانيا. وقال رسلان ستيفانتشوك، رئيس البرلمان الأوكراني، إنه يجري إعداد مشروع قانون جديد ضد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية من أجل تحديد مسار العمل ضد ما ادعى أنها منظمة دينية تشكل تهديدا للأمن القومي لأوكرانيا. وفي هذه الظروف، نفهم البيان الذي عمته الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية على وسائل التواصل الاجتماعي، موضحا أنها لم تطلب منا عقد هذه الجلسة ولم تأذن لنا بالتحدث نيابة عنها في الأمم المتحدة. وهذا هو الحال بالفعل - فلم يبلغنا أحد من أوكرانيا أو من الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بطلب كهذا، ونحن لا نتكلم باسم الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية. وهذا يؤكد أيضا حقيقة أن الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية ليست تابعة لروسيا، مهما حاول نظام كييف إثبات خلاف ذلك. ونفهم أن بيان الكنيسة مدفوع بعدم الرغبة في أن يتم استهدافها مرة أخرى باتهامات وهمية بأنها متعاونة مع العدو ولحماية نفسها من التعرض لظلامية واستنزافات السلطات الأوكرانية.

وأود أن أسأل أنصار كييف الغربيين، الذين يواصلون التشدد بحقوق الإنسان وحرية الدين: إلى متى يخططون لتجاهل تصرفات نظام كييف للتحريض على أزمة بين الأديان في أوكرانيا، وإلى متى، بشكل عام، يخططون لتجاهل النظام اللإنساني الذي يتشكل في البلد؟ بالطبع، هذه أسئلة بلاغية. فهم لم يتجاهلوا هذه التطورات فحسب على مدى العقود الماضية، ولا سيما في السنوات الأخيرة، بل شجعوها أيضا. ولكن كيف سيتعاملون مع تصرفات كهذه في بلدانهم، التي يزعمون أنها ديمقراطية؟ فلا يمكنهم الاستمرار في غض الطرف عن كل ما يفعله نظام كييف من خلال محوه باعتباره دافعا عن النفس ضد روسيا في حالة حرب.

التزاما راسخا بمبادئ ثقافة السلام. ونذكر المخاطر المتأصلة في السماح بإساءة استخدام الدين كأداة لأولئك الذين يدعون إلى العنف والانقسام. وفي منطقتنا، شهدنا عواقب التطرف أو التحريض بلا رادع على العنف الذي يتخفى في شكل عقيدة دينية. وإيماننا بالواجب الأخلاقي لضمان إمكانية عيش مختلف الطوائف الدينية معا بسلام هو السبب في أننا نجد الأحداث الأخيرة في أوكرانيا محزنة بشكل خاص. إن تسييس الدين علامة أخرى على الضرر الذي يلحقه النزاع بالنسيج الاجتماعي للبلد.

وفي أوقات النزاع، يجب علينا جميعا أن نعمل معا لحماية قدسية المواقع الدينية. ومن الضروري التعامل مع هذه الممتلكات باحترام والحفاظ عليها بعناية. ويشجب القرار ٢٣٤٧ (٢٠١٧) التدمير غير القانوني للتراث الثقافي، بما في ذلك المواقع الدينية، مع التأكيد على أن هذا التدمير يمكن أن يؤدي إلى تقاوم النزاع وإعاقة المصالحة بعد انتهاء النزاع. كما يشدد القرار على دور الدول الأعضاء في حماية التراث الثقافي وصون الملكية الثقافية في سياق النزاعات المسلحة. وهو أمر في غاية الأهمية لكون أماكن العبادة مركز ثقل للمجتمعات الدينية، ويمكن استخدامها كمنابر مهمة لتضميد الجراح بعد انتهاء الحرب. ومع استمرار النزاع في أوكرانيا، لم يتبق هناك سوى مجالات قليلة جداً لم تتضرر منه. يمكن للزعماء الدينيين والمجتمعات الدينية القيام بدور مهم في بناء السلام وتوفير متنفس في أوقات الحرب.

إننا نتابع بقلق بالغ وحزن عميق الأخبار الرهيبة الآتية من دبيرو. وننعي وفاة ٤٥ شخصاً في الغارة الجوية التي وقعت يوم السبت. فالتكلفة البشرية الباهظة لهذا الهجوم المنفرد تؤكد حجم المأساة التي تتكشف فصولها في أوكرانيا. وتحث دولة الإمارات العربية المتحدة الطرفين مرة أخرى على ضرورة الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونكرر بحزم دعوتنا لوقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء أوكرانيا واستعدادنا لدعم جميع الجهود الرامية إلى التهدئة والحوار من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية لهذه الحرب.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر السيدة براندر كيريس والمطران أنطونيوس، مطران فولوكولامسك، على إحاطتهما.

ولا تزال سويسرا تشعر بالقلق إزاء الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في أوكرانيا خلال الحرب. ووفقا لبيان صادر عن مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في ٧ كانون الأول/ديسمبر، تشمل تلك الانتهاكات والتجاوزات عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة، فضلا عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.

وفيما يتعلق بحرية الدين والمعتقد، تؤيد سويسرا المبدأ القائل بأن حرية الدين تحمي الفرد، وليس الأديان أو الطوائف الدينية. ونذكر جميع الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ونعارض انتشار ونشر خطاب الكراهية وجميع أشكال ومظاهر التشهير والتمييز الأخرى على أساس الدين. وندعو المؤسسات الدينية والقادة الدينيين إلى ممارسة نفوذهم ومسؤوليتهم عن وقف التصعيد والإنسانية وتعزيز السلام.

ويجب على المجلس أن يضطلع بمسؤوليته عن السلام والأمن الدوليين وأن يكرس اهتمامه الكامل لتحقيق السلام العادل وفقا للقانون الدولي. إن أعمال روسيا انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم استخدام القوة والسلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها. ومثل هذه الأعمال لا يمكن تبريرها أبدا. وندعو روسيا مرة أخرى إلى وقف تصعيد الموقف وسحب قواتها من دون مزيد من التأخير.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة براندر كيريس على إحاطتها. وقد استمعنا بعناية إلى ملاحظات المطران أنطونيوس، مطران فولوكولامسك.

يكتسي هذا الموضوع أهمية خاصة بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة التي تعترف بأن الحوار والتفاهم بين الأديان أساسيان للتعايش السلمي. كما أن نشر ثقافة التسامح الديني عنصر أساسي في منع نشوب النزاعات وحلها على نحو مستدام وإعادة الإعمار، وهو اعتبار هام لمجلس الأمن. وتقع على عاتقنا جميعا مسؤولية كفالة أن يكون احترام الثقافات والأديان قاعدة عالمية. وتلتزم الإمارات العربية المتحدة

والمحكمة الجنائية الدولية. ونشكر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التي تقوم بعمل ممتاز في جمع الأدلة على تلك الانتهاكات.

إن فرنسا تقف إلى جانب أوكرانيا. ولن نقبل أبداً بعالم تكون فيه للقوة الأسبقية على القانون. وسنواصل تزويد الشعب الأوكراني بكل الدعم الإنساني والاقتصادي والعسكري الذي يحتاج إليه لممارسة حقه الشرعي في الدفاع عن النفس والحفاظ على حريته.

السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية): ناقش مجلس الأمن مرة أخرى يوم الجمعة الماضي عواقب العدوان الروسي على أوكرانيا (انظر S/PV.9243). وشددنا على أن الحرب انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونشدد على آثار الحرب على المنطقة والقارة وبقية العالم. لقد تكلمنا عن الكارثة الإنسانية التي يعاني منها الشعب الأوكراني في منتصف شتاء قاس. وتكلمنا عن محنة اللاجئين، والنساء المشرذات داخليا اللاتي يقعن ضحايا للعنف الجنسي، والأطفال الذين يجري حرمانهم من تعليمهم وطفولتهم. واجتمعنا اليوم لعقد جلسة أخرى.

وإزاء هذه الخلفية، نشجب نشر الزعماء الدينيين للمعلومات المضللة والمعلومات المغلوطة لتبرير حربها ضد أوكرانيا، وندين تدمير مواقع التراث التاريخي والروحي الأوكراني في مدن بوتشا وإربين وماريوبول وخاركيف.

في نهاية الأسبوع الماضي تحديداً، استمرت الضربات الصاروخية على أوكرانيا بلا هوادة، بما في ذلك على دنيبرو والعاصمة. كما استهدفت بعض تلك الضربات الصاروخية مبان سكنية وخلفت عشرات القتلى والجرحى من المدنيين. ونقترن هذه الضربات بالاحتياجات الإنسانية المتزايدة الناجمة عن فصل الشتاء والهجمات على البنية التحتية المدنية الحيوية.

ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على وجوب احترام القانون الدولي لإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والتمسك بهما بشكل كامل. كما أن الشهادات والتقييمات التي قدمتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا تثير قلقاً بالغا وتسلط الضوء على عدد من انتهاكات حقوق الإنسان المؤكدة التي تحدث في أوكرانيا.

تحاول روسيا مرة أخرى تحويل الأنظار من خلال استغلال حرية الدين أو المعتقد اليوم. فهي تسعى إلى تحويل انتباه مجلس الأمن عن مسؤوليتها عن الحرب العدوانية التي تشنها منذ ما يقرب من عام وعن المعاناة التي لحقت بالشعب الأوكراني.

وتدين فرنسا بشدة آخر الضربات الروسية في ١٤ كانون الثاني/يناير، التي أصابت بوجه خاص مدينة دنيبرو وتسببت في مقتل عشرات الضحايا المدنيين.

هذه الجلسة هي مثال آخر على استراتيجية التضليل الروسية. وقد دعت إلى هذه الجلسة بحجة الدفاع عن الحرية الدينية، في حين أنها لم تقسح أي مجال تهدئه أمام السكان المدنيين خلال الأعياد المسيحية والأرثوذكسية. إذ انتهكت بشكل صارخ وقف إطلاق النار الذي قرره بشكل منفرد. وتذكر فرنسا بالطبع بأهمية كفالة الحق في حرية الدين أو المعتقد، وفقاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

منذ بداية عدوان روسيا على أوكرانيا، واصلت روسيا ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وهي التشريد القسري، الذي قد يشمل أيضاً الأطفال، والعنف الجنسي الذي يرتكبه الجيش الروسي، وانتهاكات حق الأوكرانيين في حرية الدين أو المعتقد وحرية ممارسة عقيدتهم في سلام.

وقد شجب الأمانة العام المساعدة لحقوق الإنسان هذه الانتهاكات في أيلول/سبتمبر الماضي (انظر S/PV.9126)، وندد بها مرة أخرى اليوم. وفي يوم الجمعة الماضي، ذكرت وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري ديكارلو، المجلس بعدد الضحايا المدنيين الذين قتلوا بسبب الحرب - ما يزيد عن ٧ ٠٠٠ قتيل وأكثر من ١١ ٠٠٠ جريح (انظر S/PV.9243).

ولا تزال فرنسا مصممة على دعم أوكرانيا في سعيها لتحقيق العدالة وفي مكافحة جميع الانتهاكات المرتكبة ضد شعبها. وتدعم فرنسا عمل لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان والتحقيقات التي يجريها نظام العدالة الأوكراني

ثانياً، هناك جانب مهم لم يتم ذكره كثيراً في مناقشاتنا، وهو الأضرار الجسيمة التي لحقت بالتراث الثقافي في أوكرانيا بسبب الحرب. فمنذ شباط/فبراير من العام الماضي، تحققت اليونسكو من الأضرار التي لحقت بـ ٢٣٥ موقعا، بما في ذلك ١٠٤ مواقع دينية، و ١٨ متحفاً، و ٨٣ مبنى ذا أهمية تاريخية و/أو فنية، و ١٩ معلماً أثرياً، و ١١ مكتبة. وقد ازدادت الحالة سوءاً منذ تموز/يوليه الماضي، عندما كرسنا اجتماعاً بصيغة آريا لهذه المسألة.

ونعلم جميعاً - ولكن يبدو أن مرتكبي هذه الأفعال ينسون - أن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقية عام ١٩٥٤ لحماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح، وروسيا طرف فيها أيضاً، تنص على احترام الممتلكات الثقافية وحمايتها أثناء النزاع، بما في ذلك المواقع الدينية. وتتجاهل روسيا، من خلال أفعالها، تلك الصكوك، تماماً كما تتجاهل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وجميع الالتزامات والتعهدات الدولية. وذلك أمر يبعث على القلق البالغ. هذه هي القضية الحقيقية، وهي تستحق اهتمامنا، ويجب أن تحظى به.

وبالتالي، فإن محاولات تحويل انتباه مجلس الأمن والمجتمع الدولي عن الأسباب المدبرة والعواقب الكارثية للحرب في أوكرانيا لن تدفع أحداً، تماماً مثلما لم تتمكن من فعل ذلك الجلسات العديدة التي دعت إليها روسيا بشأن مختبرات الأسلحة البيولوجية غير الموجودة. بيد أن الأمر يتعلق هذه المرة بالدين. ونجد أنه من المحير والغريب ألا نتاح لنا فرصة الاستماع إلى ممثلي الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في أوكرانيا في مناقشة بشأن تطورات تتعلق بها.

تؤيد ألبانيا تأييداً تاماً حرية الدين والمعتقد في أي مكان، لا بوصفها بلداً تعيش فيه الطوائف الدينية في وئام وتبدي احتراماً كاملاً لبعضها بعضاً فحسب، بل ومراعاة للأهمية الحاسمة لتمتع الجميع بحقوق الإنسان في كل مكان. ونحن مقتنعون تماماً بأنه ينبغي للزعماء الدينيين أن يعملوا في سبيل السلام. وينبغي ألا يدعموا أي عدوان أو يبرروا الجرائم أو يتغاضوا عن إساءة معاملة الآخرين أو يدعموا التمييز وخطاب الكراهية، كما ينبغي لهم أن يتجنبوا الاستخدام

الطريقة الوحيدة لحماية حقوق جميع الأفراد هي وقف الحرب التي فرضت على أوكرانيا. وما زلنا نصر على وجوب محاسبة جميع المسؤولين عن الجرائم الفظيعة على أفعالهم، وفقاً للقانون الدولي. وندعو الاتحاد الروسي إلى وقف الحرب وسحب قواته العسكرية من كامل أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف بها دولياً والتماس الحوار والدبلوماسية بوصفهما أداتين يمكن أن تحققا الاستقرار حقا في المنطقة.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمانة العامة المساعدة براندز كيريس على إحاطتها. كما أشكر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على عملها في حماية وتعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

بالنسبة لنا، لا شك في أن هناك صلة مباشرة بين حقوق الإنسان والأمن. وكما نعلم جميعاً، فإن عدم احترام حقوق الإنسان كثيراً ما يكون المصدر الرئيسي للتوترات والعنف والنزاعات. وسأطرق إلى ثلاث نقاط.

أولاً، قبل ثلاثة أيام، وفي ضربة صاروخية ضخمة أخرى على أجزاء مختلفة من البلد، بما في ذلك العاصمة، تحول مبنى سكني مكون من تسعة طوابق في دنيبرو إلى أنقاض في غضون ثوان. كان ذلك مرة أخرى من جانب روسيا. وأنهت تلك الضربة الوحشية، التي قيل إنها نفذت بصاروخ حديث يحمل رأساً حربياً وزنه طن واحد، حياة ماريا ليبيد البالغة من العمر ١٥ عاماً وحوالي ٤٣ شخصاً آخر من المدنيين الأبرياء، المدرجين الآن ضمن العدد المروع لأكثر من ٧ ٠٠٠ مدنياً قتلوا حتى الآن خلال الحرب على يد القوات الروسية. وكان ينبغي أن يكون ذلك هو السبب في الدعوة إلى عقد جلسة لمجلس الأمن، وليس سباقاً لتحقيق الحصة المقررة من الجلسات، وليس جلسة لإكمال نصاب مفروض ذاتياً. وعندما لا تستخدم روسيا حق النقض لعرقلة مجلس الأمن فيما يتعلق بأوكرانيا، فإنها تدعو إلى عقد جلسات لا لزوم لها كي تتقل كاهل المجلس. وليست هذه هي الطريقة التي نرى بها عمل المجلس، وليست هذه هي الطريقة التي نعتقد أنه ينبغي بها استخدام موارده.

جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة، الذي تحظر المادة ٥٣ منه الأعمال العدائية الموجهة ضد أماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب.

ويؤسفني أنه على الرغم من الإعلان عن وقف محتمل للأعمال العدائية خلال عيد الميلاد الأرثوذكسي، فقد استمرت الهجمات خلال تلك الفترة، وفقا للإحاطة التي قدمتها وكالة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، السيدة روزماري آن ديكارلو، إلى المجلس قبل أربعة أيام فقط (انظر S/PV.9243). ولا يفوتني أن أدين الهجمات التي شنت خلال عطلة نهاية الأسبوع في دنبيرو، والتي أودت بحياة عشرات المدنيين، بمن فيهم الأطفال، مما زاد من حصيلة الدمار والموت الناجمة عن هذا النزاع. ونشعر بالقلق أيضا إزاء الهجوم الذي تعرضت له مرافق الصليب الأحمر في خيرسون. وكما هو الحال في أي عدوان عسكري، لا يقتصر تأثيره الأكبر على السكان المدنيين، لا سيما الفئات الأضعف، بل أيضا على الحقوق والحريات الأساسية. ولذلك، أكرر الدعوة إلى إنهاء الغزو المستمر منذ قرابة العام.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): استمعت بعناية إلى الإحاطتين اللتين قدمهما المطران أنطونيوس، مطران فولوكولامسك ورئيس قسم العلاقات الكنسية الخارجية في بطيركية موسكو، والسيدة إيلزي براندز كيريس، الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان.

تتسم المسائل الدينية في حالات النزاع بالتعقيد والحساسية. وقد رأينا كيف تؤدي المسائل الدينية عادة في بعض مناطق النزاع، إذا لم تُعالج على النحو السليم، إلى زيادة حدة النزاعات وتفاقمها ولا تقضي إلى نبد الكراهية أو تسوية النزاعات. وما فتئت الصين تؤكد ضرورة حماية حرية الدين والمعتقد واحترامها بشكل كامل والنهوض بالحوار بين الأديان والطوائف وتعزيز الاحترام المتبادل ونشر ثقافة السلام بغية ضخ طاقة إيجابية في التسوية السياسية للمشاكل المحتملة.

ومنذ اندلاع الأزمة في أوكرانيا، ظهرت المشاكل على جميع الجبهات وزادت حدة المواجهات والنزاعات بين الأديان والثقافات

غير اللائق للدين واستغلاله أداة وسلاحا. فهذه التصرفات لن تخدم الكنيسة أو المجتمع. وعلى العكس من ذلك، فإن الدعم الصريح الذي أعرب عنه الزعماء الدينيون للحرب في أوكرانيا لا يؤدي إلا إلى تفاقم التوترات الدينية استنادا إلى مواقف قومية ويخدم برنامجا وطنيا ضيقا للغاية تشتد حاجته إلى تبرير حرب غير مبررة وغير قانونية. وإن كان ثمة درس علمنا إياه التاريخ، فهو أن الخلط بين الدين والسياسة - بل والأهم من ذلك بين الدين والحرب - قد ثبت دائما خطؤه وخطورته، تماما مثل كل ما تفعله روسيا عمدا اليوم في أوكرانيا.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): استمعت بعناية إلى الإحاطتين المقدمتين.

وأود أن أشيد بعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وأهنئ الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، السيدة إيلزي ماريان براندز كيريس، التي اضطلعت بعملها على مدى السنوات الثلاث الماضية، وأثني من خلالها على المفوض السامي فولكر تورك، الذي يتزامن اليوم مع استكمال الشهر الثلاثة الأولى في منصبه.

وأؤكد من جديد التزام إكوادور بمواصلة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن. وأؤكد مجددا كل ما قيل خلال جلسة الإحاطة المعقودة يوم الجمعة الماضي، ١٣ كانون الثاني/يناير، عندما حثت أعضاء المجلس على أن يكونوا نموذجاً يُحتذى في احترام ميثاق الأمم المتحدة والدفاع عنه (انظر S/PV.9243).

بطبيعة الحال، يعترف وفد بلدي بحرية الفكر والوجدان والدين وفقا للمادة ١٨ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. بيد أننا نشعر بالقلق من استغلال الدين لتأجيج النزاعات، أينما وقعت. ويساورنا القلق أيضا لأن العدوان العسكري على أوكرانيا قد أسفر عن تدمير أكثر من ٢٧٠ موقعا دينيا، تحققت اليونسكو من تدمير ١٠٤ منها على الأقل في تقييمها الأولي للأضرار التي لحقت بالمواقع الثقافية. وفي ذلك الصدد، لا بد لي من التذكير بالبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات

الفرنسي والألباني. إن موضوع هذه الجلسة ليس سوى محاولة أخرى خبيثة من الاتحاد الروسي لاختلاق مبررات - مبررات لحرب عبثية آثمة.

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، تذرعت روسيا بمجموعة متنوعة من الأعدار الواهية في محاولة لتبرير ما لا يمكن تبريره. فقد سمعنا أن روسيا تسعى إلى اجتثاث النازية من أوكرانيا وتجريدها من السلاح. وسمعنا أنها تسعى إلى حماية الناطقين باللغة الروسية وأنها تحارب تجار المخدرات والمدمنين وأنها تحارب عبدة الشيطان. وسعت روسيا أيضا إلى تبرير حربها من خلال محاولات مغرضة لتشويه تاريخ محرقة اليهود. وتلك المعلومات المضللة تنتقص من الجهود العالمية الجادة وذات الأهمية الحاسمة لمكافحة معاداة السامية، بما في ذلك تشويه المحرقة.

وقد سمع مجلس الأمن أعدارا بما فيه الكفاية من الوفد الروسي بشأن السبب في أن غزوه الوحشي يفترض أنه كان مبررا، ولماذا تشكل هجماته التي قتلت وجرحت مدنيين ثمنا ضروريا. وإذ نجتمع، فإننا نرى الثمن الذي تفرضه موسكو على المدنيين الأبرياء في أوكرانيا. فلا يزال أفراد الطوارئ يحفرون بين أنقاض مبنى سكني في دنيبرو هاجمته روسيا، مسفرة عن مقتل العشرات، بمن فيهم الأطفال.

واليوم سمعنا تبريرا زائفا آخر للحرب في أوكرانيا: قلق روسيا بشأن الحرية الدينية في أوكرانيا. فلننظر، كما لاحظ غيري، في الأضرار المروعة التي لحقت بالمواقع الدينية وأماكن العبادة في أوكرانيا، على الرغم من قلقها بشأن الحرية الدينية. وقد تحققت اليونسكو من الأضرار التي لحقت بـ ١٠٤ مواقع دينية منذ الغزو الروسي الوحشي لأوكرانيا العام الماضي. وفي مناطق أوكرانيا الخاضعة لسيطرة روسيا أو احتلالها، هناك أدلة منتشرة ومستمرة على انتهاكات ارتكبتها روسيا ضد الأعضاء المسالمين في الجماعات الدينية التي تعتبرها روسيا غير مرغوب فيها أو تعتبرها متطرفة بإجراءات موجزة.

ويساورنا القلق بشأن سلامة أعضاء جميع الطوائف الدينية في أوكرانيا، ولا سيما سلامة الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة

والمجتمعات. وليس بوسع أي من الجانبين أن يتحمل وطأة إطالة أمد النزاع وتوسيع نطاقه وتعقيده. فلا يوجد رايح في النزاع والمواجهة. ويكمن السبيل الوحيد الواقعي والقابل للتنفيذ لحل الأزمة في الحوار والتفاوض. وتأمل الصين أن تتحرى جميع الأطراف المعنية العقلانية وأن تمارس ضبط النفس وتشارك في الحوار وتلتزم بحل الشواغل الأمنية المشتركة بالوسائل السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز على تعزيز السلام والحوار وتشجيع روسيا وأوكرانيا على العودة إلى طاولة المفاوضات وتهيئة الظروف للتوصل إلى وقف مبكر لإطلاق النار والأعمال العدائية. وينبغي أن يواجه أي تحريض على الكراهية وتأجيج للتوترات بالرفض.

وفي سياق هذه العملية، ينبغي أن يصبح الدين قوة إيجابية للدعوة إلى السلام وتعزيز الوحدة وبناء جدار من الوعي في أذهان السكان المحليين لبناء السلام والدفاع عنه. وخلال الجلسة الأولى لهذا العام بشأن أوكرانيا التي عُقدت في المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9243)، شددت العديد من البلدان على أن عام ٢٠٢٣ ينبغي أن يكون عام السلام. وذلك أيضا ما تتمناه الصين بشدة. وستواصل الصين التمسك بموقف موضوعي ومحاييد وستظل تعمل مع جميع البلدان المحبة للسلام لبناء التأزر في المجتمع الدولي من أجل الاضطلاع بدور بناء في التسوية السلمية للأزمة في أوكرانيا.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الأمانة العامة المساعدة براندز كيريس والمطران أنطونيوس على إحاطتهما اليوم.

أود أن أتكلم بوضوح من البداية. تأخذ الولايات المتحدة على محمل الجد أي ادعاءات بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد. ونتوقع من جميع البلدان أن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ونندد بمن لا يوفون بها - أصدقاء كانوا أم أعداء - بمن في ذلك أنفسنا متى صدر عنا ذلك. ومع ذلك، هل يمكن حقا لأي شخص مطلع أن يأخذ على محمل الجد التزام روسيا المزعوم بالحرية الدينية في أوكرانيا؟ وأود أن أكرر تعليقات نظيرنا

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمانة العامة المساعدة براندز كيريس على إحاطتها وعلى عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بالدفاع عن حرية الدين أو المعتقد في جميع أنحاء العالم، وهو التزام نتشاطره مع أوكرانيا، التي تعرف ديمقراطيتها بتعددتها. وندين اضطهاد أي جماعة على أساس الدين أو المعتقد. ولهذا السبب استضفنا مؤتمرا في لندن في العام الماضي للبحث على زيادة العمل العالمي لمنع انتهاكات وتجاوزات حرية الدين أو المعتقد. وذلك هو السبب في أننا ندين حملة الاضطهاد الروسية ضد المجتمعات في أوكرانيا وروسيا على أساس دينهم أو معتقدهم. ويشمل ذلك احتجاج وقمع تزار القرم وشهود يهوه ورجال الدين المنتمين إلى الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية والكنيسة الكاثوليكية اليونانية الأوكرانية والكنائس البروتستانتية في مناطق أوكرانيا التي تسيطر عليها روسيا منذ عام ٢٠١٤. ويشمل ذلك الحظر الذي فرضته روسيا على شهود يهوه في روسيا، والذي قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأنه غير قانوني وينتهك حقوق الإنسان الأساسية. ويشمل الأضرار والدمار لأكثر من ١٠٠ موقع ديني بسبب حرب روسيا في أوكرانيا، كما تحققت منه اليونسكو.

وواضح من سجل روسيا أنها لم تطلب عقد جلسة اليوم خوفا على أي حق من حقوق الإنسان. فلو كانت روسيا تهتم بحقوق الإنسان، لما شنت غزوها غير القانوني لأوكرانيا - وهو غزو أيده الزعيم الأرثوذكسي الروسي، البطريرك كيريل، والذي أشار مؤخرا إلى أنه لن يترك أي أثر للكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا. لقد كان السبب وراء طلب روسيا عقد هذه الجلسة هو صرف الانتباه مرة أخرى عن أفعالها.

فهذا غزو لا يزال يتسم بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كما أكدت الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ولجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا؛ وبوفاة وإصابة وتشريد الآلاف؛ وبالاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والعنف الجنسي والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة

روسيا أو احتلالها، بما في ذلك أعضاء الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية المستقلة ومسلمو تزار القرم وشهود يهوه والإنجيليون والمعمدانيون. ففي الأسبوع الماضي، حكمت روسيا على خمسة من تزار القرم بالسجن لمدة ١٧ عاما، وعلى زعيم ديني من تزار القرم بالسجن لمدة ١٧ عاما لمشاركته في جماعة دينية محظورة من قبل موسكو. وقد حاكمت السلطات الروسية العشرات من تزار القرم، منذ ٢٠١٤، بتهم وصفها مراقبون مستقلون بأن لا أساس لها من الصحة. إننا نحث الكرملين على احترام حقوق الجميع الإنسانية وسلامة السكان المدنيين في أوكرانيا، بما في ذلك أعضاء جميع الطوائف الدينية.

ويجب علينا أن نشير كذلك إلى انتهاكات وتجاوزات روسيا الصارخة لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الدين أو المعتقد، في روسيا وفي المناطق التي تسيطر عليها روسيا في أوكرانيا. فهناك العديد من التقارير - وقد رأيناها جميعا - عن قيام السلطات الروسية باحتجاز الأفراد والاعتداء عليهم جسديا وتعذيبهم وسجنهم على أساس معتقداتهم أو انتماءاتهم الدينية، ثم وصفهم ظلما بأنهم "متطرفون" أو "إرهابيون" أو "غير مرغوب فيهم".

في الختام، لم ينحرف هدف الكرملين - الغزو العنيف وإخضاع دولة ذات سيادة - منذ أن بدأ بوتين حربه ضد أوكرانيا. وتأمل روسيا الآن في إجبار أوكرانيا على الدخول في نزاع مجدم وأن تؤمن مكاسبها وتستريح وتعيد تجديد قواتها، ثم تهاجم مرة أخرى حتى تتحقق أهداف بوتين الانتقامية. لقد شهدنا جميعا قواعد اللعبة الروسية: إحداث الموت والدمار في أوكرانيا؛ وتعريض شعبها للبرد القارس وتجويعه؛ وإجباره على مغادرة دياره؛ ودفعه في جميع أنحاء أوروبا وحول العالم؛ ثم رفع تكاليف الطاقة والغذاء والتكاليف المنزلية الأخرى؛ ثم إلهاء المجتمع الدولي بالمعلومات المضللة، مثل إحاطة اليوم المهذرة للوقت.

إننا نحث الحاضرين هنا ومن يراقبون على رفض محاولات روسيا خلق معادلات زائفة، وندعو روسيا مرة أخرى، كما فعل غيرنا، إلى إنهاء حربها الوحشية غير المبررة ضد أوكرانيا ووقف انتهاكاتها للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

الحروب دموية. وتدين عدة دول في العالم بجغرافيتها وحدود أراضيها لتلك الأحداث التي رسمت بحبر دماء العديد من الضحايا الأبرياء. لقد أظهر لنا التاريخ بطريقة وحشية وقاسية إلى أي مدى يمكن لكرهية الآخر ورفضه أن يقودا البشرية إلى هاوية العنف، الذي يتفاقم بسبب استغلال المقدسات والتدين.

وأود أن أشدد على أن حرية الدين أو المعتقد يكفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم الأحكام ذات الصلة من الصكوك الدولية، سواء في أوقات السلم أو في أوقات الحرب.

ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء انعدام آفاق المفاوضات لإنهاء النزاع. ولا يبدو أن أيًا من الطرفين مستعد للجلوس حول الطاولة للنظر في إنهاء الأعمال العدائية. بل على العكس من ذلك، يشحذ كل جانب أسلحته ويصقل تكتيكاته ويشدد خطابه.

وكل الإسقاطات العسكرية المتعلقة بحالة القوات الموجودة في ساحة المعركة وجميع الحسابات الاستراتيجية تبدو وكأنها تتلخص في حرب استنزاف وتتجاهل التكلفة البشرية للحرب. كم عدد الوفيات الأخرى المطلوبة؟ وكم عدد المباني العامة والجسور والمستشفيات والمدارس الأخرى التي سيتعين استهدافها، وكم عدد الضحايا الأبرياء وكم عدد اللاجئين الذين سيتعين دفعهم إلى الفقر المدقع في مخيمات النازحين وإلى طرق الهجرة الجماعية الجليدية؟ ما هو مقدار الكرب وسفك الدماء الذي تحتاجه الأطراف قبل أن تقرر التفاوض؟

وبعد أحد عشر شهرا من اندلاع الحرب، لا يمكن للمجلس أن يظل صامتا أو أن ينغمس في منطق الحرب. يجب أن نجد الوسائل لوضع حد لهذه الحرب. وطالما استمرت الحرب، فإنها ستواصل تقويض آفاق التعايش في المنطقة وخارجها، وستجعل إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع أكثر صعوبة.

ونحث مختلف الأطراف الفاعلة على النظر بجديّة في إسكات البنادق وإعطاء الدبلوماسية فرصة. والاتفاقات الأخيرة بشأن الحبوب

للأوكرانيين من قبل القوات الروسية؛ وبالتعتيل الجماعي للتعليم والترحيل القسري للأطفال؛ وبالطبع، بالهجمات على البنية التحتية والأعيان المدنية، بما في ذلك الهجمات المدمرة على المباني السكنية في دنيبرو في نهاية هذا الأسبوع فقط، والتي قال مسؤولون أوكرانيون أنها قتلت ما لا يقل عن ٤٠ شخصا. فتلك هي القصة الحقيقية لحقوق الإنسان في أوكرانيا. وروسيا هي الدولة المعتدية. فروسيا ترتكب جرائم بشعة وتشير في الاتجاه الآخر لمحاولة خداعنا وإخفاء الحقيقة عنا.

فيجب على روسيا أن توقف هذه الدعاية وأن تفعل بدلا من ذلك ما حثتها عليه الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة منذ شباط/فبراير الماضي: إنهاء غزوها لأوكرانيا وسحب قواتها من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا والتمسك بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): نشكر الأمانة العامة المساعدة لحقوق الإنسان على المعلومات التي استرعت انتباهنا إليها. وقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمها المطران أنطونيوس.

لقد تركزت عيون العالم على أوكرانيا، على مدى الأشهر الأحد عشر الماضية، وكل يوم يرون حجم الدمار وقصف البنى التحتية المدنية، إلى جانب الضيق المصاحب الذي جلبته إلى الحياة اليومية للرجال والنساء والأطفال، الذين يجب أن يختاروا بين الموت تحت الأنقاض والحطام أو الفرار من ديارهم أو مدنهم أو بلدتهم. ما الذي نجنيه من التذكير بالعواقب الإنسانية المروعة للقتال اليومي الدائر في أوكرانيا؟ لقد سلط بلدي الضوء عليها بإسهاب في بيانه في مجلس الأمن يوم الجمعة (انظر S/PV.9243)، كما دأبنا على فعله منذ بداية الحرب.

ويتأثر رجال الدين كذلك بالحرب الشاملة التي تشنها أطراف النزاع، ويجب على الكنائس اتخاذ قرارات في مجالات تتجاوز تلك التي تستند تحديدا إلى الدين أو المعتقد. وهذا يذكرنا بأحلك حلقات التاريخ، التي استُخدم فيها الدين لدعم أيديولوجية سياسية أو جيوسياسية، لتمكين الأطراف المتحاربة من تبرير ما لا يمكن تبريره وتأجيج أكثر

ونلاحظ أن التطورات الأخيرة فيما يتعلق بأنشطة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية، التي هي جزء من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، كانت مصدر قلق للسلطات الأوكرانية واستلزمت وضع أنظمة تهدف إلى مكافحة أعمال التخريب المشتبه فيها من جانب بعض رجال الدين وأعضاء الكنيسة. ونأمل أن تكون تلك التدابير مؤقتة، وفقا للقانون الدولي وذات صلة فقط بالمجهود الحربي، بغية ضمان النظام العام. كما سمعنا تقارير عن فرض قيود على بعض الطوائف الدينية، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها روسيا في شرق أوكرانيا.

وبصرف النظر عن تلك التوترات، أفادت اليونسكو بأن أكثر من ١٠٠ موقع ديني قد تضرر أو دمر بالكامل نتيجة للحرب. ونذكر الأطراف بالالتزامات الدولية بحماية التراث الثقافي، بما في ذلك المواقع والمعالم الدينية. إن حرية الدين والفكر والضمير هي حقوق أساسية يكفلها القانون الدولي. غير أنه يجوز تنظيم ممارسة هذه الحرية من أجل حماية السلامة العامة والنظام العام وممارسة الحقوق والحريات الأساسية الأخرى.

تاريخيا وفي الأزمنة المعاصرة، ارتكبت بعض أسوأ أشكال الجرائم ضد الناس على أساس الدين. وكان هذا هو الحال عندما بدت الخطوط الفاصلة بين الدين والسياسة غير واضحة. وعلى الرغم من أن الدين ليس عنيقا في حد ذاته، فإن التجاوزات الدينية والتفسيرات المضللة للمعتقدات والتعصب الديني قد عجلت بحدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في أجزاء كثيرة من العالم.

ولذلك، نحث جميع الأطراف الفاعلة على ممارسة التسامح والاحترام المتبادل للأديان أو المعتقدات أو الاتجاهات الدينية الأخرى. ونعتقد أن الدين يجب ألا يجلب الأمل في أوقات المعاناة والفوضى هذه فحسب، بل يجب أن يكون عاملا مساعدا لتحقيق السلام والتعايش السلمي.

وينبغي تقديم جميع المطالبات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الدينية إلى القنوات الدولية المناسبة، مثل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومجلس أوروبا، من أجل الانتصاف.

الغذائية والاتصالات بشأن تبادل الأسرى إشارات مشجعة ينبغي أن تكون أساسا لحوار بناء يمكن أن يؤدي إلى وقف الأعمال القتالية.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على نداء بلدي المستمر من أجل وقف التصعيد وتخفيف حدة التوتر بغية تهيئة الظروف المواتية للتفاوض على إنهاء الحرب. لا يمكن للأسلحة بأي حال من الأحوال أن تؤدي إلى حل. ولا يمكن أن تكون هناك نتيجة أخرى ممكنة سوى اتفاق سلام يسمح بالتعايش السلمي. ويجب على المجلس أن يلتزم فورا بإيجاد حل يضع حدا للحرب المميتة في أوكرانيا.

السيدة هاكمان (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان، السيدة براندز كيريس على إحاطتها. كما أحطنا علما بالمعلومات التي شاركها رئيس قسم العلاقات الكنسية الخارجية في بطريكية موسكو.

مع تطور الحرب في أوكرانيا، تستمر الروايات المقلقة عن انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الدولي الإنساني في الظهور.

ويساورنا القلق إزاء الهجوم الذي وقع في ١٤ كانون الثاني/يناير على منشأة سكنية في دنبيرو في موجة من الهجمات الصاروخية على عدة مدن في أوكرانيا. وتشير التقارير إلى أن نحو ٤٥ شخصا، من بينهم أطفال، قد قتلوا وأصيب كثيرون آخرون بجروح تهدد حياتهم. ونعرب عن خالص تعازينا لشعب أوكرانيا، ولا سيما لأسر الذين ماتوا ظلما بسبب هذا العمل الشنيع. وما زلنا نشدد على أن الهجمات ضد المدنيين غير مقبولة، ولذلك فهي محظورة صراحة بموجب القانون الدولي وبموجب اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب. ونحث على تقديم الدعم الدولي لضمان المساءلة عن تلك الهجمات والعديد من الانتهاكات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى التي وقعت نتيجة للحرب.

لقد اتسمت العلاقات بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا لفترة طويلة بالتوترات الدينية التي اشتدت منذ شباط/فبراير من العام الماضي، عندما شن الاتحاد الروسي هجوما واسع النطاق على أوكرانيا. كما عمقت الحرب الانقسامات الدينية القائمة التي أصابت صميم النظم العقائدية للعديد من الأوكرانيين.

الخلافات وتعزيز السلام. ونؤيد الجهود التي يبذلها الزعماء الدينيون لتيسير الحوار ونشجع الأطراف على الاستجابة لنداءات غالبية أعضاء المنظمة لصالح التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع.

في جلسة يوم الجمعة الماضي (انظر S/PV.9243)، أشارت ممثلة الإمارات العربية المتحدة إلى أنه منذ شباط/فبراير ٢٠٢٢، اجتمع المجلس أكثر من ٤٠ مرة لمناقشة النزاع في أوكرانيا. ومع ذلك، وكما أشارت وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو في إحاطتها في تلك الجلسة، لا يبدو أن هناك استعدادا من أي من الجانبين لوقف إطلاق النار في المستقبل القريب. وينبغي أن يشجع هذا الاستنتاج المؤسف في حد ذاته على التفكير في استجابتنا الجماعية للأزمة. وفي مناسبات عديدة، أعربت الجمعية العامة عن إدانتها الشديدة لانتهاك السلامة الإقليمية لأوكرانيا. ومن الضروري الذهاب إلى أبعد من ذلك. إذ يجب على المجلس أن ينهض بالمسؤوليات التي أناطتها به المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة وأن يستكشف، مع كلا الطرفين، سبل إنهاء النزاع بدون تأخير.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): تود موزامبيق أن تشكر الأمانة العامة المساعدة براندز كيريس والمطران أنطونيوس، مطران فولوكولامسك، على أفكارهما القيمة.

ومع استمرار النزاع، نعلم أننا نواجه تدهورا سريعا في حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تم الحصول عليها بشق الأنفس وتجاهلا لها، مما يزيد من تفاقم حالة مشحونة بالفعل. يحدث ذلك في وقت ينبغي فيه للشعوب المؤمنة التي تخاف الله أن تركز نفسها للتفكير والشفاء والمصالحة. والواقع أن أول وأبرز ضحايا الحرب في أي مكان في العالم هي اللياقة الإنسانية واحترام الإحساس بإنسانيتنا المشتركة. وكما قال أحد فلاسفة القرن العشرين في مقولته الشهيرة، إننا نواجه تفاهة الشر. إن استغلال الدين وعدم احترام معتقدات الآخرين وأماكن عبادتهم لا يمكن إلا أن يزيد من ترسيخ الكراهية.

فلنتذكر أن حرية الدين أو المعتقد مكفولة بموجب المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أنها قيمة مهمة من قيم الحضارة

ونرى أنه كلما انتهت الحرب بسرعة أكبر، كانت فرص عدم تدهور الحريات الدينية لجميع الجماعات الدينية أفضل.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعوة غانا إلى وقف الأعمال العدائية وأحث على الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الروسية من حدود أوكرانيا المعترف بها دوليا.

ولا نزال نشعر بقلق عميق جراء اتجاه الحرب وانعدام الثقة المتزايد الذي توججه بين الأطراف والجهات الفاعلة الدولية الأخرى ذات الصلة. وفي ذلك الصدد، نحث المجلس والمجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لمساعدة الأطراف على حل النزاع من خلال الحوار والدبلوماسية.

السيد دي أميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر مقدمي الإحاطتين على مشاركتهما وعلى بيانيهما المفصلين والزخزين بالمعلومات.

إن حرية الدين حق أساسي من حقوق الإنسان مكرس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العديد من الصكوك المتعددة الأطراف، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد، الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٨١. إن الدين جزء من تطور الفرد والهوية الثقافية للشعوب.

ويكفل الدستور البرازيلي احترام حرية العبادة للمواطنين والأجانب، بغض النظر عن أصلهم. نحن فخورون بتنوعنا الديني والاحترام والتسامح اللذين يميزان العلاقات بين مجتمعاتنا. ويجب عدم استغلال الاختلافات الدينية لتأجيج التوترات الطائفية. ليس من الواضح، في هذه المرحلة، فيما إذا كان هذا هو الحال في أوكرانيا. وتتوقع البرازيل أن تتصرف الدولة الأوكرانية باعتدال وفضونة، بينما تمتنع عن المواقف التي يمكن وصفها، بأي شكل من الأشكال، بأنها اضطهاد ديني. في آذار/مارس ٢٠٢٠، اجتمع زعماء الديانات الإبراهيمية الثلاث في القدس للصلاة معا من أجل إنهاء جائحة مرض فيروس كورونا. ونرى أن ذلك المشهد يوضح قدرة الدين على توحيد الشعوب والتغلب على

الغربيون استخدام تلك الحادثة لإلغاء الموضوع الذي اقترعناه لجلسة اليوم، قائلين إنه عار عن الصحة ولا يستحق المناقشة. ومع ذلك، لم يذكر أي عضو السياق الحقيقي لما حدث - وهو القلق الذي أعرب عنه حتى المسؤولون الأوكرانيون.

وقد أسقطت منظومات الدفاع الجوي الأوكرانية صاروخا روسيا أطلق على مرفق من مرافق البنية التحتية في المدينة. وحيث أن هذه المنظومات موجودة في ضاحية سكنية - في انتهاك لقواعد القانون الدولي، التي يدافع عنها أعضاء المجلس بقوة - فقد سقطت بقايا الصاروخ على مبنى سكني. والمجلس يعرف ما حدث بعد ذلك. ولو اتبعت السلطات الأوكرانية قواعد القانون الدولي الإنساني، لما حدثت تلك المأساة.

وبالمثل، ما كان من اللازم أن نشن ضربات على مرفق من مرافق البنية التحتية حيث تتمركز القوات الأوكرانية، لو أظهرت القيادة الأوكرانية استعدادا للتفاوض بشكل واقعي، مما كان سيسمح لنا بمعالجة الأسباب التي أدت إلى بدء العملية العسكرية الخاصة. ونأسف أيضا لعدم قيام أي عضو بإدانة الضربات شبه اليومية المتواصلة التي تشنها القوات المسلحة الأوكرانية على دونيتسك، حيث يموت المدنيون أيضا. إذ يستهدف نظام كييف عمدا الأحياء السكنية التي لا توجد فيها أهداف عسكرية. وسيخبرنا سكان دونيتسك بما يحدث. سنسمع المزيد عن ذلك في الاجتماع بصيغة آريا الذي سيعقد يوم الجمعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

السيد كيسيليتسيا (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): يوجد في وستمنستر مكان يسمى تشيرش هاوس، وهو اليوم مقر كنيسة إنكلترا. تعرضت قاعة التجمع في المبنى لإصابة مباشرة خلال الهجوم الخاطف، إلا أن الأضرار كانت طفيفة. اسمحوا لي أن أذكر بأن الهجوم الخاطف كان ضمن حملة قصف ألمانية ضد المملكة المتحدة في عامي ١٩٤٠ و ١٩٤١. وشملت الخسائر أكثر من ٤٠ ٠٠٠ مدني قتلوا والآلاف من الجرحى. وتضرر أو دُمر مليون منزل. ويبدو الأمر تقريبا مثل ما تفعله روسيا اليوم في أوكرانيا. قد يسأل الأعضاء

المعاصرة. والهجمات على ذلك المبدأ من مبادئ الإعلان العالمي تقوض التعايش السلمي بين الشعوب والأمم، الذي يركز على احترام الاختلافات والتعددية. ونحث القادة السياسيين والمواطنين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن استخدام هذه المسألة البالغة الحساسية سلاحا، الأمر الذي لا يمكن إلا أن يقوض إمكانية أي مصالحة في المستقبل.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء التراجع عن أي إمكانية للتوصل إلى تسوية تفاوضية للنزاع. ويساورنا القلق أيضا إزاء تغذية نزعة التطرف لمؤيدي جانبي النزاع - طرفا النزاع. وفي ذلك السياق، نود أن نكرر الدعوة التي وجهناها قبل بضعة أيام في القاعة (انظر S/PV.9243) من أجل الوقف الفوري للأعمال القتالية والعودة إلى المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل اليابان.

أشكر مقدمي الإحاطات على آرائهم وأفكارهم.

يجب على روسيا أن توقف حربها العدوانية فورا، وأن تسحب جميع قواتها ومعداتها العسكرية من أوكرانيا، وأن تحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا. لا يمكن لأي حجة أن تبرر الانتهاك الصارخ للقانون الدولي والأعمال البشعة التي نشهدها حاليا، بما في ذلك آخر ضربة صاروخية على مبنى سكني في دنبيرو. وتحت اليابان مرة أخرى روسيا، العضو الدائم في مجلس الأمن، وهو الجهاز الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن، على وقف الحرب العدوانية فورا.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأمتنع عن التعليق على الشعار المعتاد لبعض الأعضاء بأن كل ما نقدمه إلى مجلس الأمن بشأن موضوع أوكرانيا هو معلومات مضللة.

ذكر العديد من الممثلين في القاعة اليوم المأساة التي وقعت في دنبيرو وبتروفسك، حيث دمر صاروخ مدخل مبنى سكني. وحاول الزملاء

واختتمت بياني بالتأكيد على أننا نؤمن إيماناً صادقاً بأنه بوسع الأمين العام أن يدير باقتدار جميع الأدوات الممنوحة له بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبأنه لن يتردد في استخدامها كلما كان ذلك ضرورياً لتحقيق تنفيذ أهداف الميثاق ومقاصده.

واسمحوا لي أيضاً أن أذكر بما قاله الأمين العام في ذلك اليوم في القاعة:

”إن الرصد والإبلاغ المنتظمين عن انتهاكات حقوق الإنسان أعطيا صوتاً للضحايا وعززا مكافحة الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، تطلق هذه الجهود إشارات تحذير هامة للمجتمعات التي تبرز أيضاً تصميم المجلس على منع مزيد من الانتهاكات. وللمضي قدماً في هذا العمل، أشجع على التعاون الوثيق مع مستشاري الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية“. (المرجع نفسه، الصفحة ٣)

كان البيان الروسي في جلسة مجلس الأمن في ذلك اليوم من نيسان/أبريل من عام ٢٠١٧ واضحاً ومباشراً:

”... الغرض من مجلس الأمن ليس تنفيذ مهام ضمان احترام حقوق الإنسان وهو ليس مكيفاً لتحليل موضوعي للحالة في هذا المجال“؛

”نحن لا نتفق مع النهج الذي يعتبر انتهاكات حقوق الإنسان شرطاً مسبقاً رئيسياً للنزاع المسلح أو أن حماية حقوق الإنسان أداة رئيسية لمنعها أو ترياقاً لها. ولكن الممارسة تبين خلاف ذلك. إن هدف منع نشوب النزاعات يتناقض تماماً مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ويقوض سيادتها، تحت ذريعة حماية حقوق الإنسان“. (المرجع نفسه، الصفحة ١٦)

وإذا كان الاتحاد الروسي مهتماً إلى هذا الحد بمناقشة مسألة حقوق الإنسان في مجلس الأمن - ومرة أخرى، فإن حرية الدين حق من حقوق الإنسان - فربما حان الوقت لإعادة حقوق الإنسان إلى

لماذا أذكر تشيرش هاوس. ليس لأننا نتكلم عن الدين اليوم، ولكن لأن أولى جلسات مجلس الأمن على الإطلاق (انظر S/PV.1) عقدت في تشيرش هاوس، وستمنستر، لندن. لو كانت روسيا دولة مسالمة وليست دولة تقصف أوكرانيا اليوم، كما قصفت ألمانيا النازية المملكة المتحدة آنذاك، لكان اليوم بالتحديد يوم احتفال بالذكرى السنوية السابعة والسبعين لمجلس الأمن، الذي عقدت جلسته الأولى في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦. وللأسف، لسنا هنا للاحتفال بهذه الذكرى الهامة. لسوء الحظ، نحن هنا بسبب الهراء الذي جعلنا الاتحاد الروسي نستمع إليه. ولكن عندما نستخدم أموال دافعي الضرائب، من واجبنا أن نفهم هذا الهراء - أو بالأحرى، أن نستفيد من هذا الهراء.

حرية الدين حق من حقوق الإنسان، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ووثائق هامة أخرى. وبغض النظر عن الهراء الذي يقوله الاتحاد الروسي اليوم في القاعة هذه، فإن هذه المناقشة تتعلق بحقوق الإنسان. لذلك اسمحوا لي أن أذكر بما قلته في هذه القاعة ذاتها في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عندما اجتمع أعضاء مجلس الأمن - بما في ذلك اليابان، بالمناسبة، لأنها كانت عضواً في المجلس في ذلك الوقت - لمناقشة دور حقوق الإنسان ومكانتها في جدول أعمال المجلس:

”في السبعينيات من القرن الماضي، أُلغيت مسائل خاصة بحقوق الإنسان من جدول الأعمال في نيويورك، وجرى تحويلها إلى مدينة جنيف الجميلة والمريحة والهادئة. ولم يشكل ذلك مجرد نقل مادي، بل بدا أنه تخل إيديولوجي لمقر الأمم المتحدة عن أمر اعتبر آنذاك مختلفاً على نحو لا رجعة فيه عن جدول الأعمال الأمني لنيويورك. وقد حان الوقت للتوفيق بين تلك الاختلافات واستعادة سلامة منظومة الأمم المتحدة بأسرها كما توخى مؤسسوها.

”وليس من حق المجلس أن يكرر فشله في رواندا، وأن يواصل فشله في سوريا، أو أن يظل مشلولاً جراء الموقف الروسي في حالتي القرم ودونباس.“ (S/PV.7926، الصفحة ٩)

مواطن أجنبي وعضو في منظمة دينية أجنبية لتقديم إحاطة عن الوضع الديني في بلد آخر. في ذلك الصدد، أود أن ألفت انتباه الأعضاء إلى التعليق الرسمي الذي أصدرته الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بالأمس بشأن اعتزام الاتحاد الروسي إثارة مسألة وضع الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية في الأمم المتحدة. لقد كان ذلك التعليق من قبل الكنيسة نفسها التي تظاهر الشخص الذي دعاه الوفد الروسي بحمايتها.

”لم تتأشد الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية أي دولة لمساعدتها على حماية حقوقها [ناهيك عن] الدولة التي شنت هجوما مسلحا غادرا على بلدنا. ولم نأذن لأي شخص من الكنيسة الأرثوذكسية الروسية التابعة لبطريركية موسكو بالتكلم بالنيابة عنا في الأمم المتحدة. ويساورنا القلق من إثارة مسألة الكنيسة الأرثوذكسية الأوكرانية بواسطة هياكل لا صلة لها بنا. وندعو السلطات الروسية إلى عدم التحدث نيابة عن كنيستنا في المحافل الدولية وعدم استخدام العامل الديني لأغراضها السياسية الخاصة“.

اليوم أصدر عدد من الزعماء الدينيين في أوكرانيا - الذين يمثلون الكنائس الأرثوذكسية واليونانية والرومانية الكاثوليكية والبروتستانتية والإنجيلية، فضلا عن الاتحادات الدينية الإسلامية - خطابا إلى أعضاء مجلس الأمن وهو متاح للجمهور. وأود أيضا أن ألفت انتباههم إليه:

”نحن ممثلي المنظمات الدينية في أوكرانيا، ناشدكم نيابة عن الملايين من مؤمنينا الذين يصلون تحت الصواريخ والقذائف الروسية ويعملون ويواصلون حماية أئمن هبة من الرب: - الحياة على أرضنا وحقوق الناس وكرامتهم. لقد سببت الحرب معاناة هائلة لهؤلاء الناس بعد أن أصبحت حرية الناس ومعتقداتهم الدينية هدفا أساسيا للمحتلين الروس

”الذين دمروا أو نهبوا خلال ١١ شهرا أكثر من ٢٧٠ كنيسة ومبنى مقدسا، وقتلوا وعذبوا حتى الموت العشرات من رجال الدين. وتنتهي الحرية الدينية أينما تأتي روسيا، وحيثما يصل الروس، فإنهم يعذبو المسيحيين الأرثوذكس

جدول أعمال المجلس وتناول تقارير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في شبه جزيرة القرم المحتلة، وأوكرانيا، وتقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا، التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، تتاولا وافيًا.

وربما يكون من المفيد أيضا دعوة المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى إحاطة المجلس علما بزيارته الأخيرة إلى أوكرانيا، وكذلك رئيس بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، التي تعمل في بلدي بدعوة من حكومة أوكرانيا منذ تسع سنوات تقريبا. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن يتلقى المجلس معلومات مستكملة عن جرائم الحرب الروسية استنادا إلى التقرير المواضيعي الأخير لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، المعنون ”قتل المدنيين: عمليات الإعدام بإجراءات موجزة والهجمات على فرادى المدنيين في مناطق كييف وتشيرنيهيف وسومي في سياق الهجوم المسلح الذي شنه الاتحاد الروسي على أوكرانيا“. وسيؤيد وفد أوكرانيا هذا التطور بقوة. وفي الواقع، نقترح تنظيم جلسة خاصة لمجلس الأمن لمعالجة آثار الحرب العدوانية الروسية على حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا.

ومن دواعي الأسف أن ممثل نظام بوتين لا يزال قادرا على إساءة استخدام المقعد الدائم لبلد بائد وجعل المجلس يستمع إلى رواياته التضليلية. لا تزال روسيا تحاول صرف انتباه هذا الجهاز عن التهديدات الأمنية الحقيقية الناجمة عن عدوانه وإثارة الزوابع لإخفاء جرائمه وراء ركام من الأكاذيب. لقد سمعنا سلفا التصريحات المخبولة عن ”مكافحة البعوض“ والقنابل القذرة الأوكرانية والأسلحة الكيميائية والمختبرات السرية وما إلى ذلك. واليوم ذهب الممثل الروسي إلى أبعد من ذلك. إنها لاستهزاء بالمجلس حقا أن يرتدي شريك في الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية عباءة الواعظ ويشرح لمجلس الأمن أي طائفة في أوكرانيا ينبغي الاعتراف بها بوصفها مؤسسة قانونية وأيها ينبغي أن توصف بأنها هرطقة.

لقد استمعنا للتو إلى مقدم الإحاطة الذي دعاه الوفد الروسي والذي يمثل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية. إن من المحير أن يدعى

الجزء الأكثر فظاعة من ذلك الهجوم على مبنى سكني متعدد الطوابق في دنيبرو عن مقتل ما لا يقل عن ٤٥ شخصا من بينهم ستة أطفال وإصابة ٧٩ آخرين. نشيد بشجاعة والتزام فرق الإنقاذ المهنية والعديد من المتطوعين الذين عملوا في الموقع على مدار الساعة وطوال الأسبوع لإنقاذ جميع الأشخاص الأحياء من تحت الأنقاض.

وقد يرى الأعضاء الصور المفجعة للضحية الشابة، كاترينا، التي تم إنقاذها بعد ٢٠ ساعة تحت الأنقاض في درجات حرارة شديدة البرودة. وكما روى أقاربها، لم تكن قادرة حتى على الصراخ طلبا للمساعدة لأنها كانت صماء منذ طفولتها. وكان لنا بصيص الأمل - لحظة إنقاذها - في العثور على زوجها وابنها البالغ من العمر عاما واحدا على قيد الحياة، ولكن لسوء الحظ لم يترك الصاروخ الروسي مجالا لحدوث المعجزة.

وفقا للقوات الجوية الأوكرانية كان ذلك صاروخا من طراز Kh-22 وقد أطلق من قاذفة صواريخ بعيدة المدى من طراز Tu-22M3. لقد صمم هذا النوع من الصواريخ الضاربة برأس حربي يبلغ وزنه ٩٥٠ كيلوغراما لضرب مجموعات حاملات الطائرات في البحر. وهو أقل دقة في إصابة الهدف من معظم الصواريخ الحديثة. لذلك فإن استخدامها ضد المناطق السكنية المكتظة بالسكان جريمة حرب واضحة. واستخدم الجيش الروسي صاروخا من الطراز نفسه لضرب مدينة كريمنشوك في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٢٢ وأصاب مركزا تجاريا وأدى إلى قتل ما لا يقل عن ٢٠ شخصا. ولكن لسوء الحظ لا تملك أوكرانيا أي وسيلة قادرة على إسقاط مثل هذه الأنواع من الصواريخ حتى الآن.

إن من المهول أن قدم بوتين - في اليوم الثاني من الحداد في دنيبرو - مشروع قرار إلى البرلمان الروسي للتديد بعدد من الاتفاقيات الأوروبية، بما في ذلك اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلا عن الاتفاقية الأوروبية لقمع الإرهاب. لقد حدث ذلك اليوم الذي يصادف الذكرى السنوية للجلسة الأولى لمجلس الأمن. وإذا كانوا قد اختاروا بالفعل أن يكونوا إرهابيين يقتلون الأبرياء داخل منازلهم، فلماذا عليهم أن يهتموا بالإبقاء على أي صلة، حتى ولو كانت رمزية، بالصكوك الديمقراطية الدولية.

”المخطئين” ويسخرون من الكاثوليك ويحتجزون المسلمين بسبب معتقداتهم الدينية ولشروط لا يمكن تصورها حتى في الحقبة السوفيتية، ويجبرون البروتستانت على الفرار من القمع المؤكد، علاوة على اضطهادهم لشهود يهوه.

”لهذا السبب يقاوم مؤمنونا في الجبهة لأجل ضمان، من بين أمور أخرى، أن تظل أوكرانيا بلدا لم تغلق فيه دار عبادة واحدة قط على امتداد تاريخ وجودها المستقل. وأن يكون لكل فرد فيها الحق في الإيمان بما يراه جديرا بالإيمان، وحيث تشعر الأقليات الدينية بالارتياح على غرار الكنائس التي توحد ملايين المؤمنين، وحيث يجد الأشخاص المضطهدون دينيا والقادمين من كثير من البلدان ملاذا دائما، فضلا عن الاعتراف بإنجازات أوكرانيا في مجال حرية الضمير في جميع أنحاء العالم.

”إننا نغتنم هذه الفرصة لمناشدة المجتمع الدولي لسماع ندائنا: إن أقصى ما يمكن أن تفعله الشعوب لإرساء حرية الضمير في أوكرانيا يتمثل في مساعدة الأوكرانيين على مقاومة الغزو الروسي الذي يجلب الموت والعبودية والظلامية والقمع الديني”.

لقد وقّع على هذا النداء: رئيس الكنيسة الأرثوذكسية في أوكرانيا ومطران كييف وجميع الكنائس الأرثوذكسية في أوكرانيا، ورئيس الكنيسة الكاثوليكية اليونانية الأوكرانية، رئيس أساقفة كييف، هاليتش، ورئيس اتحاد عموم كنائس المسيحيين الإنجيليين المعمدانين في أوكرانيا، ومفتي الإدارة الروحية لمسلمي القرم، ومفتي الإدارة الروحية لمسلمي أوكرانيا، وكبير أساقفة أبرشية كييف - جيتومير التابعة للكنيسة الكاثوليكية الرومانية في أوكرانيا، ورئيس مؤتمر الاتحاد الأوكراني لكنيسة السبتين في أوكرانيا.

كما تجلى الطابع المميت لنظام الكرملين مرة أخرى يوم السبت الماضي بشن جولة جديدة بواسطة الصواريخ الروسية التي أطلقت لقتل الأوكرانيين وتدمير بنيتنا التحتية الحيوية بالرغم من العظلة الأرثوذكسية الهامة التي احتفل بها الكثير من الأوكرانيين في ذلك اليوم. وأسفر

وأود أن أشكر جميع الأعضاء الذين أعربوا عن تعاطفهم مع ضحايا الهجوم الروسي المميت في دنيبرو وأشاروا إلى ضرورة استخدام مجلس الأمن للتصدي للتهديدات الحقيقية التي يتعرض لها السلام والأمن الإقليميان والدوليان - وهي تهديدات تؤدي بحياة الأبرياء كل يوم وليلة في جميع أنحاء أوكرانيا وأجزاء أخرى كثيرة من العالم. ويجب حماية حقوقهم الإنسانية، بدءاً بحقهم في الحياة. وفي ذلك الصدد،

أكرر الدعوة إلى العودة إلى ممارسة مناقشة مسائل حقوق الإنسان في مجلس الأمن وتنظيم جلسة كاملة للمجلس في الشهر، إن لم يكن في الأسابيع، المقبلة لتناول آثار الحرب العدوانية الروسية على حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، فضلاً عن مدى أهمية حقوق الإنسان ودورها في عمل المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠ .